

أثر التقيد بكفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر

"دراسة حالة بنك البركة الجزائري ومصرف السلام - الجزائر" خلال الفترة الزمنية: 2010-2016

The Impact of Capital Adequacy on the Profitability of Islamic Banks in Algeria

"Case study of Al Baraka Bank of Algeria and Al Salam Bank – Algeria" during the period: 2010-2016

الهام طباخ *

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2018/12/03 ؛ تاريخ المراجعة : 2018/12/13 ؛ تاريخ القبول : 2018/12/21

ملخص : تهدف هذه الدراسة لمعرفة أثر التقيد بكفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر، وباعتبار بنك البركة الجزائري ومصرف السلام -الجزائر البنكين الإسلاميين الوحيدين فيها، فقد تم اعتمادهما كعينة للدراسة وذلك خلال الفترة 2010-2016، بحيث تم استخدام نماذج الانحدار الخطي ومن ثم اختبار فرضيات طريقة المربعات الصغرى، وتشير أهم نتائج الدراسة التطبيقية إلى ما يلي: - أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع تؤثر بشكل سلبي على معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة 44.21%؛ - أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع تؤثر بشكل إيجابي على معدل العائد على الأصول بنسبة 32.87%.
الكلمات المفتاح : كفاية رأس المال ؛ بازل ؛ بنوك إسلامية ؛ ربحية ؛ مخاطر الائتمان.
تصنيف JEL : G21؛G24؛ C12 ؛ C13

Abstract: The objective of this study is to examine the effect of capital adequacy on the profitability of Islamic banks in Algeria. As Al Baraka bank of Algeria and Al Salam bank – Algeria are the only Islamic banks, so we choose it as sample for the study during the period 2010-2016, The study problem was treated using Linear regression models and then testing the hypotheses of the method of the lower squares, The main results of the applied study indicate the following:

- The ratio of equity to total deposits affects on ROE negatively by 44.21;
- The ratio of equity to total deposits affects on ROA positively by 32.87.

Keywords: Basel ; Islamic banks ; profitability ; capital adequacy ; credit risk.

Jel Classification Codes : G21 ؛G24؛ C12 ؛ C13.

* e-mail: tebbakh.lmd@gmail.com

1- تمهيد:

يعتبر موضوع كفاية رأس المال من أبرز المواضيع التي لاقت اهتماما كبيرا من طرف المصرفيين ومسيري البنوك، نظرا لصغر حجم رأس مال البنك من جهة، وتزايد المخاطر المحيطة به من جهة ثانية، الأمر الذي يقلل من ثقة المودعين، ما دفع بالبنوك العالمية لتطوير قدرتها التنافسية لمواجهة تلك المخاطر، وكان نتاج ذلك بداية التفكير في إيجاد معايير عالمية وقد تم الاهتمام بوضع معايير دولية للرقابة في إطار ما يسمى باتفاقية بازل، وذلك من خلال نسبة كفاية رأس المال أو ما يعرف بمعدل الملاءة، ولقد حاولت البنوك الإسلامية تكييف هذه المعايير بما يتماشى مع خصوصية وطبيعة عملها.

إن طبيعة أصول وخصوم البنوك الإسلامية وخصائصها، تختلف كثيرا عن طبيعة أصول وخصوم البنوك التقليدية، الأمر الذي يتسبب في عدم ملائمة منهجية حساب نسبة كفاية رأس المال، ما دفع العديد من الهيئات الدولية المعنية بالرقابة على الأعمال الإسلامية مثل: (AAOIFI*) و (IFSB**) إلى التفكير في إيجاد معايير تلائم طبيعة العمل المصرفي الإسلامي.

✓ إشكالية البحث:

باعتبار البنوك من أهم المؤسسات المالية فإنها تهدف بدرجة أولى إلى تعظيم ربحيتها شأنها شأن أي مؤسسة مالية، فهل تقيد البنك الإسلامي بكفاية رأس المال يؤثر على ربحيته؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في هذا البحث.

✓ منهجية البحث:

يسعى البحث في الجزء النظري إلى إبراز مفهوم كفاية رأس المال وأهم تطورات تاريخها وصولا إلى ميلاد لجنة بازل ووضعها لمعيار عالمي لكفاية رأس المال وتطويره من خلال التعديلات التي أدخلت عليه، مع حرص الهيئات الدولية المعنية بالرقابة على الأعمال الإسلامية على تكييف هذه المعايير بما يتماشى مع خصوصية وطبيعة عمل البنوك ما دفعها إلى التفكير في إيجاد معايير تلائم طبيعة العمل المصرفي الإسلامي. أما في الجزء التطبيقي فقد حاولنا دراسة العلاقة بين كفاية رأس المال وربحية البنوك الإسلامية في الجزائر ممثلة في بنك البركة الجزائري ومصرف السلام -الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2016 ، وذلك باستخدام نموذج للانحدار الخطي والاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews9.

✓ الدراسات السابقة حول كفاية رأس المال وعلاقتها بالربحية في البنوك:

نعرض في ما يلي بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة بصفة مباشرة.

➤ دراسة Shu,Jack, Shang-Chi & Ching (2005) :¹

قام الباحثون بدراسة أثر كفاية رأس المال على الأداء المالي لعينة مكونة من 40 بنك في تايوان ، خلال الفترة الزمنية 1993-2000، وقد تم اختيار هذه الفترة بالتحديد لمعرفة أثر تبني اتفاقية بازل الأولى، تم استخدام معامل الارتباط لبيرسون لإيجاد العلاقة بين متغيرات الدراسة، ومن ثم استخدام اختبار المربعات الصغرى لتقدير هذه العلاقة، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين نسبة كفاية رأس المال والأداء المالي والذي تم قياسه من خلال مجموعة من النسب وهي: العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، معدل هامش الربح.

➤ دراسة vyas, singh, yadav (2008):²

يهدف الباحثون من خلال هذا البحث إلى دراسة تأثير متطلبات كفاية رأس المال على أداء البنوك التجارية في الهند، وقد شملت الدراسة كل البنوك التجارية المجدولة فيها خلال الفترة 1997 إلى 2007 والتي تم الحصول عليها من موقع البنك الاحتياطي الهندي، وباستخدام السلاسل الزمنية المقطعية توصلت الدراسة إلى أن كفاية رأس المال تؤثر بشكل إيجابي على ربحية البنوك العاملة في الهند، وعدم وجود اختلاف كبير في هذا التأثير بين القطاعات العامة والخاصة.

➤ دراسة Onalapo & Adebayo (2012) :³

تهدف هذه الدراسة لتقييم أثر التقيد بكفاية رأس المال على الأداء المالي لعينة من البنوك النيجيرية خلال فترة عشر سنوات من سنة 1999 إلى 2008، والتي تم الحصول على بياناتها من خلال البنك المركزي النيجيري، وافترضت الدراسة عدم وجود دلالة بين نسبة كفاية رأس المال (CAR) وخمسة متغيرات تمثل أداء البنوك وهي العائد على الأصول، العائد على رأس المال العامل ونسب أخرى للكفاءة، قام الباحثان بمعالجة

البيانات باستخدام برنامج SPSS لتحليل العلاقة بين المتغيرات ومن ثم إجراء اختبار Dickey fuller (ADF) لاختبار ثبات السلاسل الزمنية المستخدمة وأخيرا اختبار Granger لتحديد التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، توصلت الدراسة إلى أن نسبة كفاية رأس المال لا تؤثر على النسب المالية المستخدمة بشكل كبير، وأوصت في الأخير على ضرورة التغيير في تنظيم البنوك النيجيرية، وكذا التحسين من حوكمتها.

➤ دراسة Heidari & Valipour (2015):⁴

هدف الباحثان لفحص العلاقة بين نسبة كفاية رأس المال والربحية على عينة من البنوك الإيرانية، قدر عددها بـ 29 بنك خلال الفترة الزمنية 2007-2012، وباستخدام معادلة الانحدار المتعدد للتحقق ما إذا كانت نسبة كفاية رأس المال يمكن أن تنظم الربحية لدى البنوك، بحيث تم بناء معادلتين للانحدار المتعدد، الأولى خاصة بكفاية رأس المال والثانية خاصة بربحية البنوك، اتضح أن البنوك التي ليست مربحة لن تكون قادرة على الامتثال لنسبة كفاية رأس المال، وبعبارة أخرى فإن البنك الذي لا يلي متطلبات كفاية رأس المال لا يحقق ربحية.

1.1- مفهوم كفاية رأس المال وتطورات حسابها:

أ/ مفهوم كفاية رأس المال:

الكفاية لغة⁵: مأخوذة من كفى يكفي كفاية إذا قام بالأمر.

الكفاية اصطلاحاً⁶: فتستعمل للدلالة على الأداء أو العمل الذي يمثل الحد الأدنى اللازم لتحقيق هدف ما،

أما كفاية رأس المال الخاصة بالبنك "الكفاية المصرفية" فتعرف كما يلي⁷:

هي نسبة رأس مال البنك إلى مخاطره، وهو مصطلح يوضح العلاقة بين مصادر رأس مال البنك والمخاطر المحيطة بموجوداته وأي عمليات، وتعتبر هذه النسبة أداة لقياس ملاءة البنك أي قدرته على تسديد التزاماته ومواجهة خسائر قد تحدث في المستقبل.

ب/ تطور حساب كفاية رأس المال:

مرت كيفية حساب كفاية رأس مال البنوك بعدة تطورات عكست التطور الحاصل في النظام المصرفي ككل وذلك وفق مؤشرات أو نسب مالية كما يلي:

1/ معدل قدرة البنك على رد الودائع⁸:

أي النسبة المئوية لرأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع، أو عدد مرات مجموع الودائع إلى رأس المال الممتلك. يقيس هذا المعدل قدرة البنوك على رد الودائع من رأس مالها، ويعتبر من أشهر المقاييس وأقدمها انتشاراً في الحياة المصرفية، وقد كانت القاعدة المتبعة في الولايات المتحدة بهذا الخصوص منذ سنة 1942 تنص على عدم زيادة الودائع على عشرة أمثال رأس المال الممتلك، أي عدم التزول عن نسبة 10% كحد أدنى. من أهم المآخذ على هذه النسبة إهمالها مجموع ونوعية الأصول التي تستخدم فيها الودائع (كيفية استخدام الودائع أي نوعية الأصول).

2/ رأس المال/ إجمالي الأصول:

وهي النسبة المئوية لرأس المال الممتلك إلى مجموع الأصول أو نسبة (عدد مرات) مجموع الأصول إلى رأس المال الممتلك (مجموع حقوق الملكية)، وقد تم اللجوء إلى هذا المقياس كبديل مفترض بسبب قصور المقياس السابق في الحكم على كفاية رأس المال في حجم ونوعية الأصول المستثمرة في البنك وذلك من خلال قسمة رأس مال البنك على إجمالي موجوداته والتي تشمل كافة أوجه الاستثمار والتوظيفات المختلفة للأموال، والتي تتضمن عادة بعض الأصول الخفيفة بالمخاطر مما يجعل منها مقياساً أفضل للوقوف على أية طوارئ غير متوقعة قد تواجه البنك⁹. غير أن ما يؤخذ عليه هو اعتماده على "مجموع الأصول" دون تمييز بين أنواعها المختلفة.

3/ رأس المال/ الأصول الخطرة¹⁰:

هي نسبة (عدد مرات) الأصول ذات المخاطرة إلى رأس المال الممتلك، ويعتبر تطوراً للمقياس السابق وعليه فهذا المقياس يستثني من مجموع الأصول تلك التي تعتبر عديمة المخاطر أو ذات مخاطر قليلة.

ويتم حساب هذه النسبة بقسمة رأس مال البنك على الأصول ذات الطبيعة الاستثمارية التي تنطوي على مخاطر عالية بطبيعتها.

كما يعاب على هذه النسبة إغفالها لدرجات المخاطرة المختلفة في أصول البنوك، حيث تعامل تلك الأصول الخطرة بنفس المعاملة مع إهمالها أيضا لما يحدث خارج قائمة المركز المالي.

4/ كفاية رأس المال واتفاقيات بازل:

شهدت كفاية رأس المال عدة تطورات وصولا إلى سنة 1974 والتي تمخض عنها ميلاد لجنة بازل والتي وضعت نسبة موحدة لكفاية رأس المال سنة 1988 والمعروفة باتفاقية بازل1، وبالرغم من الإيجابيات التي حققها هذا المعيار كتحقيق المنافسة العادلة بين البنوك، إلا أنه وجهت إليه عدة انتقادات ما مهد لصدور ما عرف باتفاقية بازل2 سنة 2004 بدعاماتها الثلاث، ثم أثبتت أزمة الرهن العقاري سنة 2008 وجود نقائص اتسم بها هذا المعيار، ما أنجر عنه صدور الاتفاقية الثالثة عن لجنة بازل "بازل3"، والتي هدفت إلى تعزيز الاستقرار في النظام المالي بغية تقليص احتمال وقوع أزمات مستقبلية.

2.1- مقارنة عامة لكفاية رأس المال بين البنوك التقليدية والإسلامية:

بعد التطرق للتطورات الحاصلة في معدل كفاية رأس المال وصولا إلى كفاية رأس المال حسب لجنة بازل، نعرض في مايلي مقارنة عامة لكفاية رأس المال حسب لجنة بازل بنظيرتها للهيئات الدولية الإسلامية ممثلة في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، يمكن المقارنة بينهما من خلال الجدول التالي والذي يمثل مقارنة بين كفاية رأس المال بين البنوك التقليدية والإسلامية.

جدول رقم(01):مقارنة عامة لمعايير نسبة كفاية رأس المال للهيئات الدولية الإسلامية بمعايير بازل

نسبة كفاية رأس المال	البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية
من حيث الإصدار	- معيار بازل1 الصادر سنة 1988، ثم التعديل سنة 1996. - معيار بازل2 الصادر سنة 2004. - معيار بازل3 الصادر سنة 2010.	- معيار بازل1 الصادر عن AAOIFI سنة 1999. - معيار بازل 2 الصادر عن IFSB سنة 2005. - معيار بازل 3 الصادر عن IFSB سنة 2013.
من حيث الحساب	- بازل 1 في البنوك التقليدية أخذت في الحسبان مخاطر السوق. - تقر بازل 2 بوجود ثلاثة شرائح كما سبق توضيحها. - أخيرا فيما يخص بازل3 فلا يوجد اختلاف بين لجنة بازل والهيئات الدولية الإسلامية من حيث النسب وتواريخ التطبيق عدا كون البنوك الإسلامية لا تتعامل مع العناصر التي لا تتفق مع الشريعة الإسلامية فقط.	- معيار كفاية رأس المال لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لم يأخذ في الحسبان مخاطر السوق. - نجد أن معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية يتكون من شريحتين فقط نظرا لأن الشريحة الثالثة "القروض المساندة" تأخذ الصفة الربوية والتي لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بعض مراجع البحث.

3.1- نسبة كفاية رأس المال وفقا للتنظيم الجزائري:

سنقوم هنا بالإشارة لمختلف التنظيمات التي أصدرها بنك الجزائر في ما يتعلق بنسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية لمواكبة التطورات الحاصلة في المعايير المصرفية العالمية خاصة اتفاقيات بازل.

✓ **النظام رقم 90-01¹¹:** والمتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، وقد جاء في المادة الرابعة منه أنه يتوجب على المؤسسات المالية والبنوك أن تكون نسبة تغطية المخاطر لا تقل عن 8%، بالإضافة لوضع رزمة من طرف بنك الجزائر للتطبيق التدريجي لنسبة كفاية رأس المال وذلك كما يلي:

o ديسمبر 1992 يجب أن يكون الحد الأدنى لكفاية رأس المال 4%؛

o ديسمبر 1993 يجب أن يكون الحد الأدنى لكفاية رأس المال 5%؛

o جويلية 1995 يجب أن يكون الحد الأدنى لكفاية رأس المال 8%.

✓ **النظام رقم 91-09 والذي عدله وتممه النظام رقم 95-04:** والذي حدد قواعد الحيلة والحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية؛

✓ **التعليم رقم 94-74:** والتي ألزم من خلالها البنوك الاحتفاظ بملاءة رأس مال أكبر أو تساوي 8% وذلك بشكل تدريجي، مع آخر أجل للتنفيذ وهو ديسمبر 1999، وبذلك تكون البنوك الجزائرية تأخرت في تنفيذ اتفاقية بازل 1 والتي كان آخر أجل لتنفيذها هو سنة 1992؛

✓ **النظام رقم 02-03¹²:** والذي ألزم البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية لمواجهة المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل؛

✓ **النظام 11-03¹³:** والذي يتعلق بمراقبة المخاطر بين البنوك وضرورة إنشاء نظام مراقبة داخلية لمنح القروض والاقتراض من البنوك خاصة المتعلقة بالسوق النقدية؛

✓ **النظام 11-04¹⁴:** المتضمن تعريف، قياس، تسيير ورقابة مخاطر السيولة، بحيث ألزم البنوك باحترام نسبة سيولة في الأجل القصير؛

✓ **النظام 11-08¹⁵:** والذي يتعلق هو الآخر بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية والذي يشمل نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية، هيئة المحاسبة ومعالجة المعلومات، أنظمة قياس المخاطر ومراقبتها والتحكم فيها، بالإضافة إلى نظام حفظ الوثائق والأرشيف؛

✓ **النظام 14-01¹⁶:** والذي يوضح فيه كيفية حساب نسبة الملاءة الجديدة ويلزم البنوك والمؤسسات المالية على احترام معامل أدنى للملاءة قدره 9.5%، كما يجب أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية كلا من مخاطر القرض، مخاطر التشغيل ومخاطر السوق بنسبة 7% على الأقل، بالإضافة إلى أنه أشار لضرورة تشكيل هامش أمان والذي يتكون من الأموال الخاصة القاعدية والتي يجب أن تغطي 2.5% من مخاطرها المرجحة، أما بخصوص ترجيح المخاطر فقد اقترح بنك الجزائر معايير للترجيح الأموال الخاصة، وأخيرا أشار إلى ضرورة القيام بمحاكاة أزمة لتقييم هشاشة محفظة القروض في حالة تقلب الأوضاع أو ما يعرف باختبارات الضغط وبذلك تكون الجزائر قد حاولت مواكبة اتفاقية بازل 3؛

✓ **النظام 14-02:** والمتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات والذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على احترام نسبة لا تفوق 25% بين مجموع المخاطر المرجحة للمستفيد والأموال الخاصة الصافية للبنك؛

✓ **النظام 03-14:** والمتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات الخاصة على المستحقات وعلى الالتزامات المشكوك فيها.

II - الطريقة والأدوات : تأتي هذه المرحلة لتحديد متغيرات الدراسة، عينة الدراسة والخطوات الأولية لانجاز الدراسة التطبيقية

1. خطوات انجاز الدراسة التطبيقية:

لإجراء دراسة حول تأثير كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية قمنا بإتباع الخطوات التالية:

- 1- جمع البيانات المالية من خلال الميزانية وجدول حسابات النتائج للبنوك محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2016، بناء على معطيات وبيانات التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة؛
- 2- حساب النسب المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، فمن خلال البيانات المالية السنوية للبنوك عينة الدراسة تمكنا من حساب كل من مؤشرات الربحية وكذا نسب كفاية رأس المال التقليدية مع الإشارة إلى أن نسبة كفاية رأس المال حسب لجنة بازل (X3) تم التحصل عليها عن طريق الاتصال المباشر بالبنك، نظرا لعدم ورودها في التقارير المالية السنوية لها؛
- 3- تفرغ النسب المالية والمتغيرات المستخدمة من برنامج Excel7 على برنامج Eviews9 وتقدير أثر المتغيرات على مؤشرات ربحية البنوك.

2. متغيرات الدراسة:

من أجل تحديد متغيرات الدراسة اعتمدنا على الدراسات السابقة، وبناء على ذلك تم اعتماد متغيرات الدراسة كما يلي:
تتمثل متغيرات الدراسة في خمس مؤشرات:
✓ ثلاثة مؤشرات مستقلة لقياس كفاية رأس المال معرفة كما يلي:

X1: حقوق الملكية/ إجمالي الودائع

X2: حقوق الملكية/ إجمالي الأصول

X3: نسبة كفاية رأس المال حسب لجنة بازل

والتي قد جرى تعريفهم من قبل، مع العلم أن النسبة الأخيرة نجدها محسوبة في معظم التقارير المالية السنوية التي تنشرها البنوك العالمية، بينما تحتفظها أغلب البنوك الجزائرية، أما النسبة الأولى والثانية تم حسابهما انطلاقا من التقارير المالية السنوية للبنوك محل الدراسة.
✓ مؤشرين تابعين لقياس ربحية البنوك، إذ تستخدم عدة مؤشرات لقياس ربحية المؤسسة، ونسبة الربحية تمثل المردودية المتأتبة من استخدام عنصر من العناصر المحركة للنشاط في المؤسسة وقياس للآثار المباشرة المترتبة عن استخدام أصول معينة، وهي مقارنة النتيجة بما استخدم لتحقيقها¹⁷، وعليه تم اختيار أهم مؤشرين لقياس الربحية وهما:

Y1: العائد على الأصول

Y2: العائد على حقوق الملكية

فنسبة العائد على الأصول تبين ما استخدم من أصول للحصول على النتيجة، وبالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول الثابتة والأصول المتداولة من نتيجة إجمالية، أي أنه يقيس إنتاجية الوحدات النقدية المستثمرة في الأصول¹⁸، فالعبرة ليست في ضخامة الأصول المستخدمة بقدر ما هي في مردودية هذه الأصول، ويتم حسابها كما يلي:

العائد على الأصول = النتيجة الصافية بعد الضريبة / إجمالي الأصول

أما نسبة العائد على حقوق الملكية فتظهر ربحية الأموال الخاصة¹⁹، إذ يشير هذا المؤشر إلى المدى الذي تساهم به الرافعة المالية في زيادة ثروة المساهمين كنتيجة لاستثمار أموالهم لدى المؤسسة وتحملهم المخاطر ويتم حسابها كما يلي:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{النتيجة الصافية بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

II. 3- عينة الدراسة

لدراسة أثر التقيد بكفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر، سنحاول في مايلي تقديم نبذة عن البنكين الإسلاميين الوحيدين في الجزائر.

✓ تعريف موجز لبنك البركة الجزائري:

بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي مشترك (بين القطاع العام والخاص) يؤسس في الجزائر، أنشئ بتاريخ 20 ماي 1991 كشركة مساهمة في إطار قانون النقد والائتمان.

يجمع بنك البركة الجزائري بين البنك التجاري، بنك الأعمال والاستثمار، حيث يخضع للمادة 114 من قانون النقد والائتمان لسنة 1990، يبلغ رأس المال الاجتماعي للبنك 10 مليار دينار جزائري²⁰، ويشترك فيها مجموعة البركة المصرفية بنسبة 55.90%، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR (بنك عمومي جزائري) بنسبة 44.10%، كما يملك البنك حاليا 30 فرعا في مختلف أنحاء الجزائر، يديرها مقر الإدارة الرئيسي بالجزائر العاصمة، يقدم البنك لعملائه مختلف الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التقليدية مع التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية، وفي مجال الودائع يفتح البنك للأفراد والمؤسسات حسابات متنوعة.

أما عن مجلس إدارة البنك فيتكون من عشرة أعضاء تحت رئاسة رئيس ونائب له، كما أن للبنك مديرا عاما و أربعة مدراء مساعدين وأميناء، ويشرف على الرقابة هيئتان الأولى للرقابة والتدقيق مكونة من لجنة تدقيق، لجنة تنفيذ وأخرى للمخاطر، والثانية هيئة للرقابة الشرعية. بلغ مجموع أصول البنك (مجموع الميزانية) 210344 مليون دينار جزائري سنة 2016 بزيادة قدرها 16771 مليون دينار جزائري مقارنة بالسنة المالية 2015، وبإجمالي حقوق ملكية يتجاوز 16000 مليون دينار جزائري، وتقدر نتيجة السنة المالية 2016 للبنك بـ 4071 مليون دينار جزائري، ما يعني انخفاضها مقارنة بالسنة المالية الفارطة بـ 37 مليون دينار جزائري.

➤ تعريف موجز بمصرف السلام-الجزائر:

مصرف السلام - الجزائر هو ثاني بنك إسلامي في الجزائر، تأسس في جوان 2006 برأس مال اجتماعي قدره 7.2 مليار دينار جزائري، وانطلق في نشاطه فعليا في أكتوبر 2008، ليتم رفع رأس ماله سنة 2009 إلى 10 مليار دينار جزائري، وكان ذلك في إطار عملية تأسيس مجموعة من مصارف السلام في البلدان العربية والإسلامية، ويعتبر مصرف السلام - الجزائر بنكا شموليا يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، يقترح البنك مجموعة منتجات وخدمات على عملائه، بحيث يعمل على تمويل المشاريع الاستثمارية، وتلبية الاحتياجات في مجال الاستغلال والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية (مشاركة، مضاربة، إجارة، إستصناع، سلم، بيع بالتقسيط، البيع بأجل..) شأنه شأن أي بنك إسلامي.

يتكون من ستة أعضاء تحت رئاسة رئيس مجلس الإدارة، كما أن للبنك مديرا عاما ونائبا له، ويشرف على الرقابة هيئة للرقابة والتدقيق ممثلة في (إدارة التدقيق الداخلي، إدارة الرقابة المالية، إدارة الخزينة والعمليات المالية) وهيئة للرقابة الشرعية.

يملك البنك حاليا خمسة فروع في مختلف أنحاء الجزائر، ليوصل المدير العام في ذات الندوة عن الإعلان عن فتح ثمانية فروع جديدة. مجموع 13 فرعا عبر التراب الوطني.

بلغ مجموع أصول البنك 53104 مليون دينار جزائري سنة 2016 بزيادة نسبتها 31% عن سنة 2015، وبإجمالي حقوق ملكية 15381 مليون دينار جزائري، كما تمكن من تعبئة ودائع تجاوزت 34000 مليون دينار جزائري لسنة المالية 2016²¹.

III- النتائج ومناقشتها :

III.1- عرض النتائج:

تمكنا من بناء نموذج لتأثير كفاية رأس المال على معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية في الجزائر وذلك من خلال نموذج انحدار خطي، وبنفس الطريقة نموذج لتأثير كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية، ومن ثم اختبار فرضيات طريقة المربعات الصغرى لمعرفة مدى جودة هذا النموذج بالرغم من محدودية المجال الزمني لقلة بيانات الدراسة، تجدر الإشارة هنا إلى أن اختيار الأداة يتمشى وحجم العينة في الجزائر والمثلة في البنكين الإسلاميين الوحيدين فيها (بنك البركة الجزائري ومصرف السلام -الجزائر)، بالإضافة أن بناء مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة أكدت ضرورة إلغاء متغيرين مستقلين وهما X3 و X2 نظرا لقوة الارتباط بينهما وهو ما يعرف بالازدواج الخطي، ونعرض في الجدول التالي النموذجين لتأثير كفاية رأس المال على مؤشرات الربحية للبنوك الإسلامية في الجزائر.

جدول رقم (02) : نتائج التقدير لتأثير كفاية رأس المال على ROE و ROA للبنوك الإسلامية في الجزائر

نوع النموذج	المعادلة
نموذج العائد على حقوق الملكية بدلالة كفاية رأس المال	$ROE = 19.9400 - 0.111125 * X1$
نموذج العائد على الأصول بدلالة كفاية رأس المال	$ROA = 2.180441 + 0.011931 * X1$

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

III.2- تحليل ومناقشة النتائج:

بعد تقدير النموذجين المعبرين عن ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر من حيث العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وجب علينا اختبار هذين النموذجين إحصائيا، من خلال عنصرين: اختبار فرضيات طريقة المربعات الصغرى وتشخيص القوة الإحصائية للنموذج.

✓ اختبار فرضيات طريقة المربعات الصغرى

يتم اختبار فرضيات طريقة المربعات الصغرى من خلال ثلاث عناصر أساسية وهي :

- فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء؛
- فرضية ثبات التباين؛
- فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي.

يمكن تلخيص نتائج اختبار فرضيات طريقة المربعات الصغرى في الجدول كالتالي :

الجدول رقم (03) : اختبار فرضيات طريقة المربعات الصغرى

نوع النموذج	فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء	فرضية ثبات التباين	فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي
نوع الاختبار	إحصائية دربن واتسون DW	Heteroskedasticity Test : ARCH Prob (chi-square(1)	Jarque-bera Prob (jarque-bera)
نموذج العائد على حقوق الملكية بدلالة كفاية رأس المال	0.855699	0.5157	0.608742
نموذج العائد على الأصول بدلالة كفاية رأس المال	1.494392	0.9475	0.000141

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

وفي مايلي نعرض تفاصيل أكثر حول كل اختبار:

➤ فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء:

من بين أهم المشاكل القياسية التي تواجه الباحثين في تقديرهم للنماذج هو الارتباط الذاتي للأخطاء، والذي يؤدي إلى أخطاء معيارية وبالتالي اختبارات إحصائية خاطئة، ويمكن اختبار وجود ارتباط ذاتي للأخطاء باستخدام قيمة دربن واتسون، وذلك من خلال استخراج القيمة المحسوبة من الجدول رقم (03) والتي قدرت بـ 0.855699 بالنسبة لنموذج العائد على حقوق الملكية بدلالة كفاية رأس المال و 1.494392 لنموذج العائد على الأصول بدلالة كفاية رأس المال، وبالرجوع إلى الجدول الإحصائي (DW) لاستخراج قيمتي الحد الأدنى والحد الأعلى dL , dU ، حيث نجد أن القيم الحرة عند $n = 7$ و $K = 2$ وعند مستوى معنوية 0.05، بلغت $dL = 0.467$ و $dU = 1.896$.

وعليه بالاستعانة بجدول توزيع Durbin-Watson يتضح أن كلا النموذجين يقعان في منطقة اللاحسم أي منطقة الشك والتي تعبر عن عدم معرفة ما إذا هناك ارتباط ذاتي للأخطاء أم لا، ومنه لا يمكننا اتخاذ قرار محدد في ما يخص الارتباط الذاتي بين الأخطاء وفقا لهذا الاختبار، وعليه تم الاستعانة ببرنامج Eviews 9 من خلال اختبار Breush-Godfrey Serial Correlation LM Test

حيث أظهرت نتائج الاختبار أن مستوى معنوية F قدرت بـ 6.419200 بالنسبة لنموذج العائد على حقوق الملكية و 1.947957 بالنسبة لنموذج العائد على الأصول، أي أن كلاهما أكبر من 0.05 وهذا يعني عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء، والجدولين رقم (04) و (05) يوضحان نتائج الاختبار.

➤ فرضية ثبات التباين:

لاختبار فرضية ثبات التباين، تم استخدام اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي ARCH، حيث نحكم على النتائج سواء إمكانية قبول فرضية عدم الثبات بشتات تباين الخطأ العشوائي في النموذج المقدر أو رفضها ومن ثم قبول الفرضية البديلة أي عدم وجود ثبات في التباين بين الأخطاء.

تم الاعتماد على مضاعف لاغرانج والتي يتبع توزيع كاي مربع، ومن ثم حساب إحصاء لاغرانج وحساب قيمة Prob. Chi-Square(1)، وذلك من خلال البرنامج الإحصائي Eviews 9، ومن خلال الجدولين رقم (06) و (07) التاليين نلاحظ أن النموذجين المقدرين لربحية البنوك بدلالة كفاية رأس المال قيمة Prob. Chi-Square(1) أكبر من 0.05، وعليه فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على ثبات التباين بين الأخطاء.

➤ فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي:

يتم اختبار هذه الفرضية برسم المدرج التكراري للبواقي، أو باستخدام اختبار Jarque-bera، بحيث إذا كانت قيمة Prob أكبر من 0.05 فهذا يعني أن البواقي تتوزع طبيعياً، ومن خلال الجدول رقم (03) والملحقين رقم (01) ورقم (02)، فإننا نلاحظ أن نموذج العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية في الجزائر يحقق فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي، بينما نموذج العائد على الأصول لها فلا يحقق هذه الفرضية.

✓ تشخيص القوة الإحصائية لنماذج تأثير كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر

يتم تشخيص القوة الإحصائية للنماذج المقدرة من خلال معنوية المعالم المقدرة ومعنوية النموذج وجودة التوفيق في النماذج، إذ يلجأ الإحصائيون إلى تقييم النموذج من الناحية الإحصائية من أجل اعتماده لتفسير العلاقة بين المتغيرات أو رفضه، واختبار هذه العناصر في النماذج المقدرة يمكن تلخيصها في هذا الجدول رقم (08) ثم التعليق عليها.

جدول رقم (08) : تشخيص القوة الإحصائية للنماذج المقدرة

جودة التوفيق R^2	معنوية النموذج (F-Statistic) Prob (F-statistic)	معامل المتغير المستقل		النموذج
		(P) المعنوية	المعامل	
0.442186	0.009463	0.0095	-0.111125	نموذج العائد على حقوق الملكية بدلالة كفاية رأس المال
0.328765	0.032061	0.0321	0.011931	نموذج العائد على الأصول بدلالة كفاية رأس المال

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

➤ معنوية المعامل المقدرة:

لاختبار المعلم المقدّر للنموذجين لكفاية رأس المال، نستعين بالجدول رقم (08) حيث كلما كانت معنوية المعلم تقترب من الصفر نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن المعلم المقدّر يختلف معنويًا عن الصفر وأن قيمته المقدرة لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% أو 10%، أما إذا كانت أكبر من 5% فإننا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية، أي أن المعلم المقدّر لا يختلف معنويًا عن الصفر وأن قيمته المقدرة ليس لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% أو 10%.

تشير نتائج الجدول رقم (08) إلى وجود تأثير للمتغير المستقل والذي تم اعتماده في النموذج المقترح والمتمثل في نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر سواء نموذج العائد على حقوق الملكية بدلالة كفاية رأس المال أو نموذج العائد على الأصول بدلالة كفاية رأس المال، نظرًا لأن الدلالة الإحصائية لكليهما لم تتجاوز 0.05.

➤ المعنوية الكلية للنموذج:

يتم اختبار المعنوية الكلية للنموذج من خلال إحصائية فيشر أو من خلال ملاحظة قيمة Prob (F-statistic) بحيث كلما كانت أقل من 0.05 نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي أن للنموذج معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% أو 10%، أما إذا كانت تلك القيمة تتجاوز 0.05 فإننا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية، أي أن النموذج ليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% أو 10%، ومن خلال الجدول رقم (08) نلاحظ أن كلا النموذجين لديهما معنوية إحصائية كلية.

➤ جودة التوفيق:

يتم اختبار جودة التوفيق للنموذجين من خلال معامل التحديد R^2 الذي يقيس النسبة من التغير الكلي في المتغير التابع الذي تفسره معادلة الانحدار المقدرة بدلالة المتغيرات المستقلة المدرجة في كل نموذج.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (08) أن معامل التحديد R^2 والذي يعبر عن جودة التوفيق والتي هي في نموذج العائد على حقوق الملكية بدلالة كفاية رأس المال ونموذج العائد على الأصول بدلالة كفاية رأس المال تقدر بـ 44.21% و 32.87% على التوالي، والتي تعتبر متوسطة على العموم، مع العلم أنه مهما كانت جودة المعادلة المقدرة فإنها لا تستطيع أن تفسر جميع المتغيرات للمتغير التابع لأنه بالضرورة يوجد متغيرات أخرى مفسرة لا توجد في المعادلة، وعليه فإن النموذج المقدّر للعائد على حقوق الملكية بدلالة كفاية رأس المال يفسر لنا 44.21% من التغيرات الإجمالية للعائد على حقوق الملكية، أما النموذج المقدّر للعائد على الأصول بدلالة كفاية رأس المال يفسر لنا 32.87% من التغيرات الإجمالية للعائد على الأصول.

وفي الأخير بعد اختبار النموذجين العائد على حقوق الملكية بدلالة كفاية رأس المال والعائد على الأصول بدلالة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية في الجزائر، من خلال عنصري تحقيق فرضيات طريقة المربعات الصغرى وتشخيص القوة الإحصائية للنموذجين، يتبين لنا أنه في نموذج العائد على حقوق الملكية بدلالة كفاية رأس المال تحققت فرضيات طريقة المربعات الصغرى

كلها، وأن نسبة كفاية رأس المال التقليدية ممثلة في نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع لها تأثير سلبي على معدل العائد على حقوق الملكية، بحيث كلما تزايد $X1$ واحدة تنخفض ROE بـ 0.111125، بينما في نموذج العائد على الأصول تحققت فرضيتين من أصل ثلاثة، وأن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع لها تأثير إيجابي على معدل العائد على الأصول، بحيث كلما تزايد $X1$ بوحدة واحدة ترتفع ROA بـ 0.011931، كما أن معنوية النموذجين والمتغيرات ذات دلالة إحصائية، إذ قدرت جودة نموذج العائد على حقوق الملكية بدلالة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية في الجزائر بـ 44.21% وجودة نموذج العائد على الأصول بدلالة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية في الجزائر بـ 32.87%.

IV- الخلاصة :

لقد سعينا من خلال القيام بهذه الدراسة وانطلاقاً من إشكالياتها التي تبحث عن "أثر التقيد بكفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية"، إلى إبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه معيار كفاية رأس المال في ربحية ومن ثم أداء البنوك الإسلامية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2010 وسنة 2016، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعبر نسبة كفاية رأس المال عن نسبة رأس مال البنك إلى مخاطره، وهو مصطلح يوضح العلاقة بين مصادر رأس مال البنك والمخاطر المحيطة بموجوداته، وتعتبر هذه النسبة أداة لقياس ملاءة البنك أي قدرته على تسديد التزاماته ومواجهة خسائر قد تحدث في المستقبل، إذ لها أهمية بالغة فهي تمثل صمام الأمان الذي يجنب البنوك الوقوع في أزمات مالية؛
- من خلال محاولة بناء نموذج يعبر عن مدى تأثير كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر، تبين أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع $X1$ لها دلالة إحصائية إذ تساهم في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع مثلاً في معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة 44.21%، وهذا يعني أنه توجد متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج بطبيعة الحال تؤثر على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر (معدل العائد على حقوق الملكية تحديداً)، ومن ثم لها تأثير على أداء البنك ككل نذكر منها على سبيل المثال: حجم البنك، عمر البنك، عدد الفروع...

✓ كشفت نتائج التحليل عن أن هذه العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع $X1$ ومعدل العائد على حقوق الملكية علاقة عكسية، بمعنى أن ارتفاع نسبة كفاية رأس المال التقليدية يؤدي إلى انخفاض الربحية ممثلة في معدل العائد على حقوق الملكية، ويمكن أن نفسر ذلك بسبب إجراءات الرفع في رأس المال والتي تتطلب هي الأخرى تمويلاً خارجياً أو داخلياً، وهذا الأخير يتطلب التضحية بتوزيع الأرباح وضماً لرأس المال لفترة أطول وبالتالي انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية، وهذا ما يفسر العلاقة العكسية، وهذا يعني أيضاً رغم وجود هذا التأثير ولو أنه سلبي، أن محددات ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر تتعلق بعوامل أخرى أكثر من كفاية رأس المال كما سبق ذكره سابقاً؛

✓ توصلت محاولة بناء نموذج يعبر عن مدى تأثير كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر، إلى أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع $X1$ لها دلالة إحصائية إذ تساهم في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع مثلاً في معدل العائد على الأصول بنسبة 32.87%، وهذا يعني أنه توجد متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج بطبيعة الحال تؤثر على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر؛

✓ كشفت نتائج التحليل عن أن هذه العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع $X1$ ومعدل العائد على الأصول علاقة طردية (إيجابية)، بمعنى أن ارتفاع نسبة كفاية رأس المال التقليدية يؤدي إلى ارتفاع الربحية ممثلة في

معدل العائد على الأصول، ويمكن أن نفسر ذلك بأن ارتفاع X_1 يؤدي إلى انخفاض مخاطر الائتمان ما ينعكس إيجاباً على ربحية البنك ومن ثم على أدائه ككل.

وعلى ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة، فإننا نقدم التوصيات التالية:

- ✓ ضرورة إعطاء البنوك أهمية لتقييم المخاطر التي تواجهها، وذلك من خلال تطوير أساليب وأنظمة قياس المخاطر المصرفية خاصة النماذج الداخلية، بغية المتابعة الجيدة والمستمرة للتمويلات الممنوحة للعملاء والتنبؤ بتعثر العميل أو إمكانية وقوعه في حالة التوقف عن دفع المستحقات قبل فوات الأوان؛
- ✓ ضرورة توفر الشفافية في ما يتعلق بالمعلومات المالية الخاصة بالبنوك، خاصة نسبة كفاية رأس المال بالنسبة للبنوك الجزائرية؛
- ✓ الالتزام بالإفصاح المحاسبي ونشر وإعداد التقارير المالية السنوية في وقتها.

ملاحق :

جدول رقم (04): نتائج اختبار **Breush-Godfrey Serial Correlation LM Test** لنموذج العائد على حقوق الملكية بدلالة

كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية في الجزائر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	6.419200	Prob. F(2,11)	0.0142
Obs*R-squared	3.897001	Prob. Chi-Square(2)	0.1425

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

جدول رقم (05): نتائج اختبار **Breush-Godfrey Serial Correlation LM Test** لنموذج العائد على الأصول بدلالة

كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية في الجزائر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.947957	Prob. F(2,10)	0.1930
Obs*R-squared	3.925097	Prob. Chi-Square(2)	0.1405

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

جدول رقم (06): نتائج اختبار Heteroskedasticity Test: ARCH لنموذج العائد على حقوق الملكية بدلالة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية في الجزائر

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.369442	Prob. F(1,11)	0.5556
Obs*R-squared	0.422425	Prob. Chi-Square(1)	0.5157

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

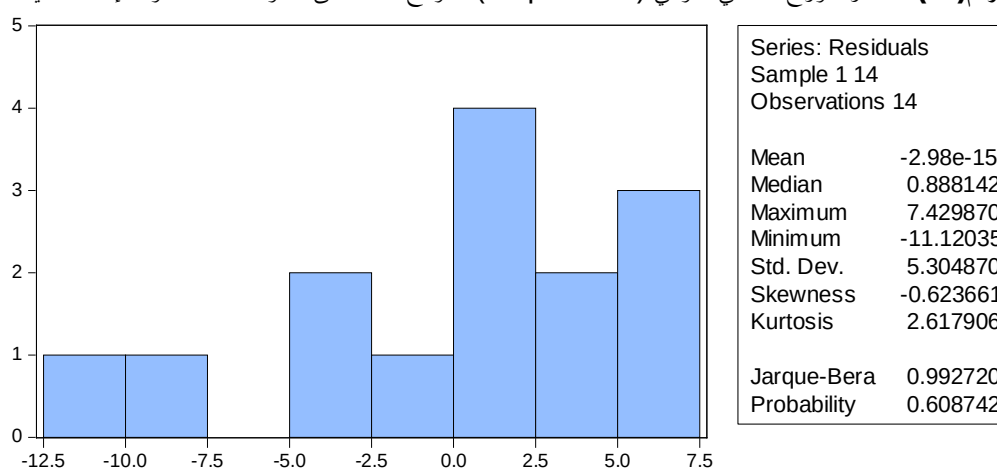
جدول رقم (07): نتائج اختبار Heteroskedasticity Test: ARCH لنموذج العائد على الأصول بدلالة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية في الجزائر

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.003673	Prob. F(1,11)	0.9528
Obs*R-squared	0.004340	Prob. Chi-Square(1)	0.9475

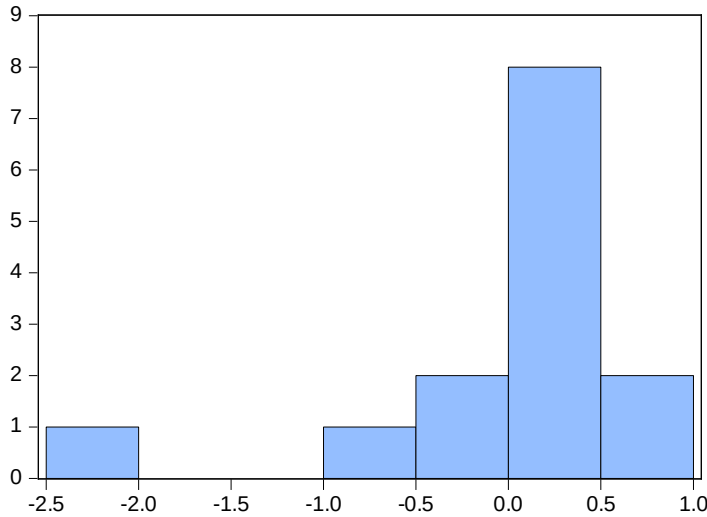
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم (01): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera) لنموذج العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

الملحق رقم (05): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera) لنموذج العائد على الأصول للبنوك الإسلامية في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

- الإحالات والمراجع

- ¹ - Shu Ling Lin, Jack H.W Penm, Shang-Chi Gong & Ching – Shan Chang, « **Risk- based capital adequacy in assessing on insolvency-risk and financial performances in Taiwan's banking industry** », Research in International Business and Finance 19, 2005, p-p : 111-153.
- ² - Vyas, Singh & Yadav, « **The impact of capital adequacy requirements on performance of scheduled commercial banks** », Asia-Pacific Business Review Publisher: Asia-Pacific Institute of Management Audience, Source Volume: 4 Source Issue: 2, June, 2008.
- ³ - Onalapo & Adebayo, E Olufemi, « **Effect of capital adequacy on the profitability of nigerian banking sector** », journal of money, Investment and banking, Issue, 2012.
- ⁴ -Mohammed Valipour Pasha, Hadi Heidari, “ **Can capital adequacy ratio specify banks' profitability?, a case study of Iran**, Teknolog Tanaman /Vol (12), Supp (2) 2015, 446-450.
- ⁵ - مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، " القاموس المحيط"، الطبعة الثامنة، مؤسسة الرسالة، لبنان، 2005، ص: 1328.
- ⁶ - حسين سعيد، " كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية، في الواقع وسلامة التطبيق"، المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية، الأردن، 2014، ص: 07.
- ⁷ - موسوعة ويكيبيديا (مفهوم كفاية رأس المال)، على الموقع <http://ar.wikipedia.org/wiki/نسبة-كفاية-رأس-المال>.
- ⁸ - محمد سعيد أنور سلطان، " إدارة البنوك"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص: 205.
- ⁹ - هاني محمود محمد الزعابي، "تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل"، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص: 51.
- ¹⁰ - نفس المرجع السابق، ص: 52.
- ¹¹ - المادة 04 من النظام 01-90 والمتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، بنك الجزائر، 1990/07/04.
- ¹² - المادة 02 من النظام 03-02 والمتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، بنك الجزائر، 2002/11/14.
- ¹³ - النظام 03-11 والمتعلق بمراقبة المخاطر بين البنوك، بنك الجزائر، 2011/05/24.
- ¹⁴ - النظام 04-11 والمتعلق بخطر السيولة، بنك الجزائر، 2011/04/24.
- ¹⁵ - النظام 08-11 والمتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، بنك الجزائر، 2011/11/28.
- ¹⁶ - النظام 01-14 والمتعلق بنسب الملاءة الجديدة الطبقة على البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، بنك الجزائر، 2014/02/16.
- ¹⁷ - مبارك لسوس، " التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2012، ص: 51.
- ¹⁸ - عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، " التحليل والتخطيط المالي"، الطبعة الأولى، دار اليازوري، الأردن، 2008، ص: 102.
- ¹⁹ - منير شاكر محمد وآخرون، " التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، 2008، ص: 63.

²⁰ - 1 دولار أمريكي = 111.09 دينار جزائري، بتاريخ 2017/02/04

²¹ - اعتمادا على القوائم المالية لمصرف السلام - الجزائر لسنة 2016.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

الهام طباح (2018)، أثر التقيد بكفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر "دراسة حالة بنك البركة الجزائري ومصرف السلام - الجزائر"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 05 (العدد 02)، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 58-72.